العالم الإسلامي منذ بداية وجوده، حيث كان فقيد الإسلام ـ قائد الثورة الإسلاميّة الإمام الخميني (قدس سره) يؤكد على هذا الأمر، وقد كانت لتلك الجهود آثار طيبة وثمار نافعة.

وقد واصل خلفه الصالح ـ ولي أمر المسلمين ـ سماحة آية ا السيد علي الخامنئي (حفظه ا) السير على هذا النهج، فأمر بتأسيس (المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلاميّة).

هذا وقد صادق سماحته على النظام الداخلي للمجمع والذي جاء فيه: إن المجمع له مجلس أعلى وأمين عام يعينهم القائد من بين العلماء في أنحاء العالم الإسلامي، وقد عينهم بالفعل.

ومن الجدير بالذكر أن لمجمع التقريب مجمعاً عاماً يعين أعضاءه المجلس الأعلى من مختلف المذاهب الإسلاميّة المعروفة، ومن جميع أقطار العالم الإسلامي.

وقد بدأ المجلس الأعلى عمله في هذا الشأن، فقام بتعيين الشروط التي لابد أن تتوفر في أعضاء المجمع العام، كما وافق على تشكيل لجنة خاصة لتعيين الأعضاء، وقد شكلت هذه اللجنة وبدأت عملها للتعرف على هؤلاء من بين أسماء كثيرة وصلت إلى الأمانة العامة لمجمع التقريب والشروط اللازمة هي: أن يكونوا من الزعماء والمفكرين، أو العلماء الذين يمتازون بسمعة طيبة وسابقة حسنة من الذين يؤمنون بفكرة التقريب بين المذاهب، وليس لهم علاقة مشبوهة بالقوى الاستكبارية، وسيكون الاختيار متناسباً مع سعة انتشار المذاهب والمناطق الإسلاميّة، وبعد مصادقة المجلس إلاّ على على ذلك.

وقد جاء في النظام الأساسي لمجمع التقريب تشكيل لجان علمية من بين علماء مختلف المذاهب، للقيام بالبحوث والدراسات العلمية في نقاط الالتقاء ونقاط الافتراق بين المذاهب، وبذلك المساعي لحل المشكلات الفقهية والكلامية والعرفانية، وللتنسيق بين النظام الحوزوي والنظام الجامعي، ولدراسة المذاهب الإسلاميّة على نطاق واسع.

وقد تم ـ بحمد ا ـ تأسيس مركز في مدينة (قم) قام بدراسة المسائل المهمة المختلف فيها بين المذاهب في الفقه والأصول والكلام المقارن، مع المحافظة على الحياد